ثورة البحرين...
صراع لم يستهلك حدوده بعد؟

حوراء رشيد مهدي الياسري*
أكاديمية وباحثة من العراق
* متخصصة في الشأن البحريني

مقدمة

لقد اختلفت الظروف التاريخية التي ظهرت فيها الحركات الاحتجاجية والإصلاحية في البحرين إذ تميزت كل حركة بخصائص عن الحركات الأخرى، إستمرت هذه المطالب الإصلاحية طوال الثمانينيات، وقد قابلتها السلطة بالحوار أحياناً والقمع أحياناً أخرى، من دون الوصول إلى نتيجة في ذلك، ومع مطلع التسعينيات وبالتحديد في عام 1992 تزايدت وتيرة المطالبة بإعادة الحياة النيابية، وإعادة العمل بدستور (الدستور الأول)، والدعوة إلى تأسيس التنظيمات والأحزاب السياسية في البلاد، من أجل ممارسة دورها في مراقبة عمل الحكومة وتقويمه، وخاصة الأحزاب المعارضة منها، وتعددت الاحتجاجات منذ عام 1994 والتي استمرت الى عام 1999.

يمثل هذا التاريخ تسلم حمد بن عيسى آل خليفة للسلطة في البحرين بعد الإطاحة بوالده، وقد تجشم أهل البحرين فيه خيراً نظراً لما أطلقه من برنامج إصلاحي متكامل، والمتضمن إطلاق سراح المعتقلين والسماح بتأسيس جمعيات سياسيه تعمل عمل الأحزاب، والعودة إلى دستور 1973 إذ عاشت البلاد في هذه الفترة هدوء نسبي، ولكن مع مرور الوقت اثبت أن هذه الأمور كانت مجرد وعود أطلقها الملك للسيطرة على الوضع الداخلي للبلد وتهدئته، ومحاوله منه لكسب المعارضة لجانبه وامتصاص غضبها.

أطلق الملك مشروعه المعروف (ميثاق العمل الوطني)، من أجل أجراء بعض التعديلات على دستور 1973، والتي طالبت بها قوى المعارضة

وجمع من أبناء الشعب البحريني، من أجل ضمان حقوقهم وحرياتهم، وتم إجراء استفتاء على الميثاق وكان هذا بتاريخ 14/ شباط/ 2002، وتم التصويت علية بأغلبية ساحقة لم يشهد لها نظير وبنسبة (98,4%)[1]، بعد ذلك أصدر الملك دستور2002 الذي تمخض عن ميثاق العمل الوطني، وعّد الملك هذا تعديلاً على الدستور الأول، لكن الواقع بين أنه دستور جديد، يختلف تماماً عن الدستور الأول وهذا واضح من بنوده، فمنذ ذلك الحين إلى يومنا هذا يناضل الشعب البحريني من أجل الحصول على حقوقهم المسلوبة من فئة قليلة، قد سيطرت على مقدرات الدولة وشعبها وجردت هذا الشعب الأعزل من حقوقه السياسية .

(1) أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في مجلس التعاونلدول الخليج العربية: دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمان وقطر، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،أبو ظبي، 2009.

وشهد عام 2004 العديد من التطورات السياسية والاحتجاجية، والتي عكست هذه الطبيعة الصراعية مابين الحكومة والمعارضة، إذ قامت الحكومة بحل مركز البحرين لحقوق الإنسان واعتقال رئيسة (عبد الهادي الخواجة)[2] وتم الإفراج عنه فيما بعد، ومما تجدر الإشارة آليه هو أن الخواجة وبعض القيادات السياسية البحرينية رهن الاعتقال في السجون الخلفية، وجاء حل مركز البحرين لحقوق الإنسان نتيجة لعقدة سلسلة من الندوات، التي تبين ظلم آل خليفة للشعب البحريني، ومن هذه المظالم مشكلة التجنيس السياسي التي يمارسها النظام الحاكم من أجل تغيير الواقع الديموغرافي للبلاد وتغيير التركيبة السكانية، ورغبة النظام في القول إن السنة في البحرين أكثر من الشيعة، لذلك عملت السلطة الحاكمة في البحرين على جذب الأجانب ومن مختلف البلدان العربية، من أجل ضمان ولائهم للأسرة الحاكمة من خلال توفير كل مايحتاجون إليه، وكأنهم في بلدانهم الأم، وأبناء الشعب البحريني يقاسون الحرمان والتهميش والإقصاء بالرغم من أن هذه حقوقهم المشروعة.

(2) شحاتة محمد ناصر، سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (2003 ـ 2008): دراسة مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

جاء حل مركز البحرين لحقوق الإنسان نتيجة لعقدة سلسلة من الندوات، التي تبين ظلم آل خليفة للشعب البحريني

هنا قام النظام الحاكم باستخدام القوة والعنف لمواجهة هذه الحركات الاحتجاجية والاعتصامات، وهذا أن دل على شيء فهو يدل على غباء النظام وضعفه في إدارة الأزمات التي قد تواجهه، واعتماده على الآخرين في إدارة شؤونه، وخير مثال على ذلك استعانة النظام الحاكم بدرع الجزيرة، من أجل القضاء على الثورة وإخمادها بكل الطرق، وأن كانت هذه الطرق

اتبعت الأسرة الحاكمة في أدارة شؤونها سياسة الأمر الواقع، وليس أدارة العمل السياسي المنظم

والوسائل غير شرعية، فقد اتبعت الأسرة الحاكمة في أدارة شؤونها سياسة الأمر الواقع، وليس أدارة العمل السياسي المنظم.

إن ثورة الشعب البحريني منذ قيامها في (14 / شباط / 2011)، قد اتسمت بالسلمية وعدم أستعمال القوة والعنف ضد السلطة الحاكمة وأجهزتها، على الرغم من أستخدام النظام للقوة والعنف في معاملتها مع الثوار، وحاولت الأسرة الخليفية تجريد الثورة من سلميتها، وسعت بشتى الطرق إلى انحراف الثورة البحرينية عن مسارها السلمي، لكنها فشلت في ذلك.

إن ثورة الشعب البحريني قد تعرضت للتعتيم الإعلامي وبمختلف الجوانب، فإذا ما قورنت هذه الثورة بنظيراتها من الثورات العربية الأخرى،برغم من كل هذه الوسائل التي اتبعتها الدول العربية والخليجية وحتى الدول الغربية بمساعدة السلطة الحاكمة في البحرين، عن طريق دخول القوات العسكرية لمجلس التعاون الخليجي والمعروف بـ(قوات درع الجزيرة)، وقام النظام السعودي بتقديم المنح المالية للأسرة الحاكمة في البحرين، من أجل إنهاء الثورة والقضاء عليها، ومن ثم السعي لإنهاء الوجود الشيعي في المجتمع الخليجي، والذي تقدر نسبته في البحرين بـ(65 ـ 75%).

السعي لإنهاء الوجود الشيعي في المجتمع الخليجي، والذي تقدر نسبته في البحرين بـ(65 ـ 75%).

فمنذ الرابع عشر من شباط / 2011، تعيش البحرين أحداث عارمة كانت تهدف إلى إصلاح النظام الحاكم، لكنها اليوم تدعو إلى إسقاط هذا النظام، نتيجة لاستخدامه القوة في تعامله مع المطالب الشعبية المشروعة، إن ما تشهده البحرين اليوم من إحداث يمثل سلسلة مكملة، لما حصل في السابق من مواجهات عنيفة بين الشعب والسلطة، التي سيطرت على مقدرات الدولة وًتحكم البلاد بمنطق الاقصاء لجزء كبير ومهم من الشعب البحريني على أسس طائفية .

لقد مارست أسرة آل خليفة في البحرين طوال السنوات المنصرمة سياسة استبدادية وجشعة وطائفية مقيتة، وعلى مختلف المستويات سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية.

مارست أسرة آل خليفة في البحرين طوال السنوات المنصرمة سياسة استبدادية وجشعة وطائفية مقيتة، وعلى مختلف المستويات سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية

وما تشهده البحرين اليوم من حراك شعبي، لم يكن وليد

اللحظة، لكنه اليوم ومع انطلاق ثورات الربيع العربي، عزز لدى الشعب البحريني الرغبة في إبراز قضيته والدفاع عن حقوقه، آملاً أن تحظى قضيته بالاهتمام الذي حصلت عليه نظيراتها من الثورات والحركات الاحتجاجية الأخرى، وتوجد جملة من الأسباب يمكن أن توصف بأنها الأسباب المباشرة للثورة في البحرين منها ما يأتي:

1) إصدار ميثاق العمل الوطني من حمد بن عيسى آل خليفة، وكان هذا عام 2000، حيث حاول عن طريقه كسب قوى المعارضة، فأطلق برنامجه الإصلاحي وتم التصويت عليه بغالبية ساحقة، وصلت إلى (98%)، وقد صوت الجميع على هذا الميثاق.

2) إصدار دستور جديد للبلاد في عام 2002، يتناقض مع بنود الدستور الأول لعام 1973، إذ أعلن الملك عن رغبته في تعديل الدستور الأول، بما يتوافق والتطورات الحديثة، إذ تم إصدار دستور جديد للبلاد يختلف تماماً عن دستور1973.

3) التمييز الطائفي والعنصري بين أبناء المجتمع، بأقصاء أبناء الطائفة الشيعية من المناصب العليا في الدولة، وعدم منحهم الوظائف الحكومية حتى في السكن، فهناك بعض المناطق التي لا يحق لأبناء الطائفة الشيعية السكن فيها، وهي منطقة (الرفاع) التي تقسم إلى الرفاع الغربي، وهو مخصص للعائلة الحاكمة، والرفاع الشرقي وهو مخصص للسنة فقط.

بعض المناطق التي لا يحق لأبناء الطائفة الشيعية السكن فيها، وهي منطقة (الرفاع) التي تقسم إلى الرفاع الغربي، وهو مخصص للعائلة الحاكمة، والرفاع الشرقي وهو مخصص للسنة فقط.

4) التهميش والظلم الاقتصادي الذي تعاني منه الطائفه الشيعية مقارنة بالطائفة الأخرى، فبسبب الإقصاء من الوظائف الحكومية، لجأ البعض إلى مزاولة الإعمال ذات المردود المالي المنخفض كالزراعة.

5) التجنيس السياسي عمل النظام الحاكم في البحرين، على تجنيس العديد من الإفراد ذات الجنسيات المختلفة، لتغيير البنية الديموغرافية وفقاً للطائفة، بغية بيان أن المكون الشيعي يعد أقلية وليس أكثرية.

6) العمالة الأجنبية الوافدة إلى البحرين من الخارج، وقد شجع النظام الحاكم في البحرين على نموها، إذ أقدمت السلطة الحاكمة في البحرين على

تهميش وإقصاء أبناء البلد من الوظائف، وتم معاملة المجنسين على أنهم مواطنين أصليين، وأبناء البلد (من المكون الشيعي) يعاملون على أنهم مواطنون من الدرجة الرابعة.

معاملة المجنسين على أنهم مواطنين أصليين، وأبناء البلد (من المكون الشيعي) يعاملون على أنهم مواطنون من الدرجة الرابعة

7) وفرت الثورات العربية مدخلاً مناسباً ومحركاً فعالاً للحراك الشعبي البحريني، فمن هذه الثورات أراد الشعب البحريني إظهار قضيته للعالم بأسره، من أجل تحقيق مطالبه المشروعة، والتي ينص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة.

لقد بات واضحاً أن من بين الأمور التي أدت إلى تأزم الوضع السياسي في البحرين، هو لجوء النظام الحاكم إلى استخدام القبضة الأمنية في تعامله مع الثوار، واستعانته بقوات درع الجزيرة وذلك لسببين هما:

1 ـ السيطرة على الوضع السياسي المتردي رغبة من قبل الأسرة الحاكمة في الإبقاء على سلطتها، مهما كلف ذلك وإضفاء نوع من الشرعية على ممارستها للحكم، وعدم التنازل عنة لأي سبب من الأسباب .

2 ـ خوف المملكة العربية السعودية نفسها، من انتقال الحراك الشعبي البحريني إلى أراضيها، وهذا سيؤدي إلى تهديد سلطتها وأمنها الداخلي، الذي تسعى إلى إبقائه على ما هو علية دون تغيير أو إصلاح.

3 ـ إن السعودية تخشى من تحول النظام الى ملكية دستورية، إن تتم المطالبة فيها بملكية دستورية أيضاً، بجانب الخوف والخشية من سيطرة (الشيعة) على مقاليد الحكم في البحرين، نتيجة سيطرتهم على السلطة التشريعية والتنفيذية، لكونهم الأكثرية.

إن السعودية تخشى من تحول النظام الى ملكية دستورية، إن تتم المطالبة فيها بملكية دستورية أيضاً، بجانب الخوف والخشية من سيطرة (الشيعة) على مقاليد الحكم في البحرين

إن الحديث عن مستقبل النظام السياسي البحريني، يدفعنا إلى القول بأن عملية تغيير أي نظام سياسي ـ ومن ضمنها النظام البحريني ـ سواء كان هذا التغيير سلمياً أم عسكرياً، فيجب أن تتوافر له عدد من المقومات والعناصر الدافعة لنجاح هذا التغيير، وإمكانية تطبيقه على أرض الواقع ومن هذه المقومات الآتي[3]:

(3) اندريه كابيزفسكي في مجموعة باحثين، الإصلاح الدستوري والمشاركة السياسية في الخليج، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2007.

1 ـ وجود فئة مطالبة بالتغيير.

2 ـ وجود عوامل دافعة للتغيير (فقر، قمع، . . . وغيرها).

3 ـ توفر وامتلاك القدرات المادية والبشرية التي تقوم بعملية التغيير .

من هنا يمكننا وضع عدد من السيناريوهات التي تبين ما سيؤول إليه النظام السياسي البحريني مستقبلاً وإمكانية تطبيقها عملياً، وهي تتمثل بما يأتي:

ـ السيناريو الأول: لجوء النظام السياسي إلى أستخدام القوة في تعامله مع المطالب الشعبية المطالبة بالإصلاح ورغبة الأسرة الحاكمة في تخويف وإرهاب الثوار من أجل إجهاض حراكهم الشعبي، وهذا ما يفسر لنا استعانة الأسرة الحاكمة في البحرين بقوات درع الجزيرة، وهذا نفذ فعلياً على أرض الواقع حتى وصل الحد بالسلطة الحاكمة إلى استخدام الأسلحة المحرمة دولياً، وكان هذا بمساعدة بعض الدول الغربية التي تنادي بالديمقراطية وهي بعيدة عنها .

ـ السيناريو الثاني: خضوع النظام السياسي لمطالب الثوار، وهذا هو حجر الزاوية في عملية إصلاح هذا النظام، وجوهره يستند إلى تأسيس عقد اجتماعي مابين الدولة ومواطنيها، الذي يجعل من المواطنة بما تحويه من معنى سياسي وقانوني محور الرابطة المعنوية بين الحاكم والمحكوم، باتباع ما يأتي:

1 ـ احترام حقوق الإنسان.

2 ـ إقرار التعددية السياسية والحزبية.

3 ـ مساعدة القوى السياسية والاجتماعية من التعبير عن مصالحها وتوصيل مطالبها عن طريق قنوات مؤسسية وشرعية.

4 ـ توفير كافة الضمانات للقوى الاجتماعية في هياكل الدولة ومؤسساتها بشكل متوازن وعادل.

5 ـ إفساح المجال لنمو منظمات المجتمع المدني وتطويرها، مع الأخذ بالحسبان أن تكون مستقلة عن الدولة .

وفي حالة أخذ النظام السياسي الحاكم بمبدأ الإصلاح وجديته في ذلك،

فعليه أتباع الخطوات الآتية لإنجاح العملية الإصلاحية في البلاد وتتمثل بما يأتي:

(1) إطلاق سراح جميع المعتقلين في السجون البحرينية، وتعويضهم مادياً ومعنوياً عن الإضرار التي سببها النظام لهم.

(2) حل الدستور وتعديل أغلب المواد الدستورية، والتي هي محل صراع ونزاع بين السلطة والمعارضة.

(3) حل البرلمان والدعوة إلى تغيير نظام التصويت المعتمد، على أن يكون لكل مواطن صوت واحد بدلاً من النظام المتبع والمعروف بـ(1 ـ 11)، أي صوت واحد للمواطن السني يقابله أحد عشر صوتاً من الشيعة.

أن يكون لكل مواطن صوت واحد بدلاً من النظام المتبع والمعروف بـ (1 ـ 11)، أي صوت واحد للمواطن السني يقابله أحد عشر صوتاً من الشيعة

(4) حل الحكومة وتأسيس حكومة جديدة إلى حين عقد المجلس الوطني، وانتخاب رئيس وزراء جديد.

(5) تأليف لجنة لتقصي الحقائق من أجل حصر الأضرار وتعويض ضحايا النظام.

(6) محاكمة جميع الذين ارتكبوا انتهاكات حقوق الإنسان ضد أبناء الشعب البحريني، ومعاقبتهم بصورة تتلائم وحجم الانتهاكات التي ارتكبوها.

ـ السيناريو الثالث: تغيير النظام السياسي الحاكم، وذلك عن طريق إسقاط هذا النظام، وبالتالي بناء نظام سياسي جديد، بعد أن عجزت السلطة الحاكمة عن تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من أجل تفادي الأزمة التي يعيشها البلد منذ 14/ شباط / 2011.

ومن المناسب الاشارة الى ازدواجية ونفاق الدول الاوربية والولايات المتحدة، باستعارة مقولة فيديل كاسترو الرئيس الكوبي المعروف،في مقابلته مع الأب فرأي بيتو (**لقد احتاج الأمر أربعة قرون، ليعترف بنا الغرب أننا أشياء، فكم سيحتاجون من الوقت ليعترفوا بأننا بشر**).

لقد اتسم منهج الحكومة البحرينية في تعاملها مع الأزمة، التي تشهدها البلاد بمجموعة من السمات، أكدت بها الحكومة عدم استجابتها لمطالب الثوار، ومن هذه السمات ما يلي:

1 ـ تحميل أطراف خارجية أسباب اندلاع الثورة، وفي هذا الإطار وجهت أصابع الاتهام نحو إيران .

2 ـ نفي الطابع الطائفي لأحداث العنف التي تقوم بها الأسرة الحاكمة ضد الثوار .

3 ـ التعامل مع الثورة بمنظور أمني .

على الرغم من أن المعارضة السياسية في البحرين تضم قوى من الشيعة والسنة على السواء، وأن كانت الأولى تفوق الثانية، وذلك تبعاً لتعاملها مع السلطة الحاكمة، فإن الحكومة عملت على تفتيت وحدتها بوصفها بأنها (القوى الشيعية)، في إشارة منها إلى أن هذه القوى تهدد الاستقرار الداخلي للبلاد، وهذا نهج قديم قد اتبعته السلطة الحاكمة في البحرين دائماً اتجاه الشيعة منذ نشأة الدولة إلى يومنا هذا.

من هنا سعت الحكومة البحرينية وبالتحديد بعد عام 2003، إلى إيجاد كتلة سنية قوية في البرلمان متحالفة مع السلطة وموالية لها، ومهمتها الأساسية مواجهة الكتلة الشيعية، فشجعت التحالف بين مختلف القوى السنية منهم السلفيون والإخوان المسلمون في سابقة تعد الأولى من نوعها، على المستوى العربي العام، بالنتيجة أدى ذلك إلى فوز تحالف السلفيين ـ والإخوان بـ(13) مقعداً، وكان هذا في انتخابات عام 2006 .

عليه يمكن القول بأنه ليس من مصلحة النظام البحريني صبغ الصراع السياسي في البلاد بصبغة طائفية وهو ما يحقق مصلحة ضيقة للسلطة، ففي هذه الحالة تقدم الحكومة نفسها على أنها وسيط لا غنى عنه بين السنة والشيعة، على حين أن الواقع يشير إلى أن الصراع هو مابين السلطة الحاكمة والشيعة، وليس بين السنة والشيعة.

في الوقت الذي عملت فيه الحكومة عليالتحاور مع قوى المعارضة وبخاصة جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، الا أنها لجأت إلى اتباع الكثير من الأساليب التي تكبل حركتها وتحد من تأثيرها السياسي، ومن أهم هذه الأساليب:

1 ـ الحصار القانوني، بإصدار وتعديل العديد من القوانين المقيدة لنشاطات قوى المعارضة، ومن هذه القوانين:

- قانون الجمعيات السياسية.
- قانون الإرهاب .
- تعديل قانون التجمعات العامة.

1 ـ منع الشيعة من السيطرة على البرلمان، وفي هذا الإطار تم استعملت العديد من الأساليب لتحقيق ذلك منها[4]:

- منع مجلس النواب ـ المنتخب ـ من السيطرة على العمل البرلماني، عن طريق منح مجلس الشورى ـ المعين ـ وضعاً يوازي وضع المجلس المنتخب من حيث الصلاحيات، إذإن عدد أعضاء المجلسين واحد وهو (40) عضواً، ومدة العضوية واحدة وهي (4) سنوات.
- استخدام ورقة تقسيم الدوائر الانتخابية، بتقليص الدوائر الانتخابية المخصصة للشيعة، وزيادتهابالنسبة إلى السنة.
- الحرص على التوازن العددي بين السنة والشيعة في المجلس الوطني ـ مجلسي النواب والشورى ـ بالمخالفة للواقع الديمغرافي في البلاد، الذي يشير إلى أغلبية شيعية يقابلها أقلية سنية.

(4) نسيب حطيط، الانتماء والهوية وفرص التغيير في دول مجلس التعاونالخليجي، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد الخامس، 2013.

2 ـ تأكيد البعد الطائفي للصراع السياسي، على الرغم من اختفائه على أرض الواقع .

3 ـ اللجوء إلى استخدام العنف والقوة والإجراءات القسرية في تعامل السلطة مع الثوار محاولة منها للقضاء على الثورة .

يذكر احد قادة المعارضة البحرينية في أثناء لقائه بالباحثة[5]، يوجد في البحرين 13 مزاراً قد خرب معظمها، وتم اعتقال جميع الكوادر الطبية التي تقوم بإسعاف المصابين من الثوار، إذ أصبح الأهالي يعالجون جرحاهم داخل منازلهم وبأدوات ووسائل بدائية، وإذا ما كشف أمرهم يتم اعتقالهم ويصفهم النظام بالمجرمين.

(5) مقابلة أجرتها الباحثة مع د. راشد الراشد عضو حركة العمل الإسلامي (أمل)، النجف الأشرف، 14 /10/ 2012.

تم اعتقال جميع الكوادر الطبية التي تقوم بإسعاف المصابين من الثوار، إذ أصبح الأهالي يعالجون جرحاهم داخل منازلهم وبأدوات ووسائل بدائية

إن استمرار المقاومة المدنية سوف ترسم خارطة للتغيرات السياسية القادمة، بالإضافة إلى عامل أخر مهم هو مستقبل

العرش السعودي بعد الملك عبد الله أيضاً، سوف تلقي بظلالها على مستقبل العملية السياسية في البحرين، وسوف نكون أمام ثلاث معادلات يجب الانتباه إليها وهي:

- الصراع الأميركي ـ الأوربي ـ الإسرائيلي ـ السعودي مع ايران .
- إمكانية وصول حركة التغيير الى السعودية، مما يؤدي الى انهيار النظام وهو ما سيلقي بظلاله على أوضاع النظم الخليجية الحاكمة بصورة عامة والنظام البحريني بصورة خاصة .
- استمرار وديمومة الثورة في المقاومة وقدرتها على الصمود لحين انتصارها، وهذا يرجع إلى انتصار الإرادة الشعبية والتي تعود للثوار أنفسهم .

إن الثورة في البحرين اليوم قد رسمت خارطة القوى السياسية المعارضة، والتي تتفاوت مابين إصلاح وإسقاط للنظام السياسي الحاكم، وهذه القوى هي:

1 ـ تيار الممانعة الذي يدعو إلى إسقاط السلطة الحاكمة ولا فائدة من أصلاحه، ومحاكمة رموز النظام التي ارتكبت جرائم وانتهاكات بحق الشعب البحريني، ويتكون هذا التيار من الآتي :

- ائتلاف 14 فبراير والذي يقود اليوم المواجهة الميدانية في شوارع البحرين، وقد انطلقت مع انطلاق فجر 14 فبراير .
- تيار العمل الإسلامي (التيار الرسالي)، بزعامة العلامة الشيخ محمد علي المحفوظ، وهو معتقل في السجون الخليفية ومحكوم عليهبالسجن المؤبد .
- حركة الوفاء الإسلامي بقيادة عبد الوهاب حسين، أحد الرموز الدينية وهو معتقل أيضاً.
- حركة الحريات والديمقراطية (حق) بقيادة الشيخ حسن المشيمع، وهو معتقل وبحكم مؤبد.

2 ـ الجمعيات السياسية التي تدعو إلى إصلاح النظام السياسي القائم تحت ما يسمى ـ الملكية الدستورية ـ أملاً منها أن تكون مثل الملكيات العريقة في بريطانيا وبلجيكا وعلى رأس هذه الجمعيات الآتي:

- جمعية الوفاق الوطني الإسلامية.
- جمعية الإخاء.
- التجمع الوحدوي.
- جمعية وعد.

3 ـ هناك جماعتان أقل تأثيراً ولكن يشتركون بهدف واحد، وهو إسقاط النظام الحاكم ولاشيء غير الإسقاط، وهم الذين دعوا إلى جمعة الغضب تحت شعار (الشعب يريد إسقاط النظام) في أول جمعة من الثورة وهما:

- حركة خلاص بزعامة عبد الرؤوف الشايب.
- حركة أحرار البحرين بزعامة سعيد الشهابي.

وبما أن السلمية كانت الخيار الأول للثورة منذ انطلاقها وقد نجحت في ذلك، وتمكنت بسبب ذلك من إيصال صوت الشعب وقضيته إلى العالم إذ تم طرح قضية الشعب البحريني، وما يعانيه من استبداد السلطة الحاكمة في مؤتمر جنيف، وقد حصلت على (176) توصية من (67) دولة، وهذا يحدث أول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، وهناك إجماع دولي على ما يحدث في البحرين سواء فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم النظام السياسي الحاكم، سوف يبقى هذه الثورة مستمرة إلى حين تحقيق مطالب الشعب البحريني، وأن ظلت السعودية تدفع الدول الغربية والولايات المتحدة بالتغاضي عن انتهاكات النظام البحريني، وأن تغير النظام البحريني سيضر بالوجود البحري الأميركي في الخليج، وحاجتها في ذلك بمقابل تعاظم قوة ايران وقدراتها، وطالما أن تشكل النظام العالمي بدء بالتبلور ـ فإن القوى الصاعدة اقليمياً ودولياً، ستفرض إرادتها على المشهد، ولابد للشعب البحريني من نيل حقوقه الكاملة وإن طال المدى.